ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1522- 1539

حقوق الإنسان في القوانين والتشريعات العراقية القديمة

Human rights in ancient Iraqi laws and legislations

د. الطيب قديم*
مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة-
الأغواط – الجزائر (CRSIC)
t.guedim@crsic.dz

تاريخ إرسال المقال: 21/ 06/ 2023 تاريخ قبول المقال: 09/ 08/ 2023 تاريخ نشر المقال: 15/ 09/ 2023

الملخص:

تعتبر حضارات بلاد ما بين النهرين من أقدم الحضارات البشرية وأولها إهتماماً بحقوق الإنسان والتي كان مبدؤها الرئيسي هو العدل والمساواة، ولن يتأتى هذا إلا بحفظ الحقوق، وذلك بالوقوف في وجه الظلم بجميع أشكاله وأصنافه، سواء من الأفراد أو من الحكام والمسؤولين، فكانت القوانين هي الأداة الكفيلة بحفظ هذه الحقوق، وما نعرفه عن التشريعات والقوانين في العالم القديم عموما وفي بلاد ما بين النهرين خصوصا هي تشريعات حمورابي، لكن في الواقع هناك تشريعات سابقة لهذا الملك شهدتها شعوب الحضارات السابقة له مثل السومريين، والتي بدأت بالإصلاحات، وشملت مختلف مجالات الحياة، وكان للفرد والمجتمع بجميع طبقاته وأطيافه نصيب منها، وبهذا تم إرساء القواعد الأولى للقوانين التي تحفظ حقوق الإنسان والفرد العراقي في العصر القديم، ثم عرفت هذه القوانين تطورا خلال العصور الموالية.

وفي هذه الدراسة سنتناول الإصلاحات والقوانين التي شملت مجال حقوق الإنسان في التشريعات العراقية القديمة، وكيف تطورت في باقي حضارات العراق في العصور القديمة.

الكلمات المفتاحية: بلاد الرافدين؛ حقوق الإنسان؛ التشريعات؛ القوانين؛ الإصلاحات.

Abstract:

The Civilizations of Mesopotamia are considered among the oldest human civilizations, focusing primarily on human rights. Their main principle was justice and equality, which could only be achieved by safeguarding rights. This involved standing against all forms and of injustice, whether perpetrated by individuals or by rulers and officials. Laws were the effective means to safeguard these rights. Our knowledge about laws in the ancient world, both in general and specifically in the region between the Tigris and Euphrates rivers, primarily revolves around the

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1522- 1539

laws of Hammurabi. Note that prior to Hammurabi, laws existed, like those of the Sumerians. These legislations granted rights and covered various aspects of life. Consequently, the foundational principles of laws were established to safeguard the rights of humans and individuals in ancient Iraq. These laws underwent further development throughout subsequent eras.
This study will investigate ancient Iraqi laws and reforms regarding human rights.
Keywords: Mesopotamia; human rights; legislation; laws; reforms.

مقدمة:

شهدت فترة فجر السلالات في حضارة بلاد الرافدين القديمة إزدهارا حضاريا شمل مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والفكرية وغيرها، ولما كان الإنسان هو محور هذا التطور وأساسه فقد تمتع بمحموعة من الحقوق والحريات تضمنتها القوانين والتشريعات التي سنها وأقرها الملوك، ودُونت باللغة السومرية والأكادية والبابلية، وهذه القوانين والتشريعات القديمة اعتبرت أساس القوانين التي اعتمدت عليها الحضارات التي جاءت بعدها وطورتها بناء على إحتياجاتها.

ويعتبر القانون المحور الرئيسي الذي ينظم العلاقات العامة والمعاملات بين أفراد المجتمع وبين الفرد ومؤسسات الدولة وحكامها، والتشريعات هي في الأصل موجودة منذ القدم في بلاد ما بين النهرين، وتعود بداياتها إلى عصر فجر السلالات وإلى الحضارة السومرية، والتي اعتبرها الكثير من العلماء والباحثين والمختصين بأنها أقدم القوانين المكتوبة، وأن مجتمعات بلاد الرافدين من أولى المجتمعات التي عاشت في ظل قوانين تحكمها وتنظم أمورها ومعاملاتها، وشملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها، ومن الناحية الإجتماعية فقد حرصت بالدرجة الأولى على حفظ وصون حقوق الإنسان بصفة عامة، حتى أنها مست جوانب دقيقة في المجتمع كالحفاظ على حقوق الطفل والمرأة مثلا، وحتى العبيد كان لهم نصيب من هذه التشريعات.

وكان القانون والعدالة والحرية من أساسيات الفكر العراقي القديم، وكان العراقيون القدامى يطالبون الحاكم أو الملك باعتباره نائباً للاله بوضع قواعد وتطبيق إجراءات تضمن الحرية والعدالة الاجتماعيه والمساواة، ولما كان المجتمع العراقي القديم مكون من طبقات هي الحكام والكهنة وطبقة الأحرار وطبقة المحاربين وطبقة الحرفيين والفلاحين والعبيد، أصبح من الضروري إيجاد قوانين منظمة لطبيعة العلاقات بينها، تجنبا للظلم والإضطهاد والإستغلال. فما هي طبيعة هذه الإصلاحات والقوانين؟ وكيف تطورت؟ وما هي أهم الحقوق التي كرستها؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي، لإبراز أهمية حقوق الإنسان ومكانتها في التشريعات القانونية العراقية القديمة، وكيف نشأت هذه القوانين وظروف إقرارها وإرسائها، لنستخلص مستوى الوعي والتطور الفكري والحضاري للفرد العراقي في القديم، ومدى اهتمام الملوك والحكام

بحقوق الفرد والمجتمع، ولنبين أيضا أسبقية وانفراد القوانين العراقية القديمة بحقوق الإنسان دون غيرها من الحضارات الأخرى.

المبحث الأول: مصادر القانون في العراق القديم

يُعرف القانون بأنه مجموع القواعد التي يسير عليها الفرد والمجتمع، ويترتب على مخالفتها جزاء وعقوبة، والغرض من هذه القواعد هو تنظيم الأحوال داخل المجتمع، ليعرف كل فرد ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ومن جهة أخرى تنظم العلاقات والمعاملات بين الأفراد، ويطبق هذا القانون على الجميع دون استثناء، حتى يساهم ويضمن تحقيق العدل والمساواة[1].

وللقانون في العراق القديم مصادر تشريعية تتمثل في الألواح المدونة والإصلاحات والمراسيم الملكية، وهناك مصادر غير تشريعية تتمثل في العادات والتقاليد والأعراف التي سادت في المجتمع العراقي، وانعكست على الكثير من الوثائق القانونية التي عالجت الكثير من القضايا[2]. وفي مايلي نذكر بعض مصادر التشريع في العراق وهي:

أولا: المراسيم الملكية

تعتبر المراسيم الملكية من أهم مصادر القانون التشريعية في العراق في العصر القديم، والتي أصدرها الحكام والملوك العراقيين خاصة في العصر البابلي، في السنة الأولى أو الثانية من حكمهم، أو في حالات الأزمات خاصة الاقتصادية والسياسية[3]، والمشاكل الاجتماعية التي تمس بحقوق الأفراد لكسب ودهم، ونظرا لأهمية هذه المراسيم فإن الملوك أرخوا سنين صدورها، وتفاخروا بها رغبة منهم في تحقيق ونشر العدالة بين الناس، وهناك من الباحثين من اعتبر هذه المراسيم بأنها تمثل القانون الحقيقي المعمول به في تلك العصور، وأن القوانين المدونة المعروفة ما هي إلا مجموعة من المراسيم الملكية التي جمعها الملوك وأصدروها في نص واحد.

ثانيا: الرسائل والمراسلات

تظهر أهمية الرسائل بين الملوك وحكام المقاطعات وبعض موظفي الدولة في أنها تبين جانبا من التنظيم الإداري الذي عرفته بلاد ما بين النهرين في القديم، وقد عُثر في عدة مناطق على ألواح تضم رسائل الملوك، مثل التي اكتشفت في مدينة ماري على نهر الفرات، والتي نُسبت إلى الملك حمورابي، إضافة إلى

---

[1]– دليلة فركوس، تاريخ النظم، ج1، دار أطلس للنشر، الجزائر، 1993، ص 10.

[2]– عامر سليمان، المراسيم الملكية في مصادر القانون التشريعية في العراق القديم، مجلة المجمع العلمي العراقي، العراق، عدد 02، 2001، ص 30.

[3]– نفسه، ص 33.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1522- 1539

ما يقارب ألف وخمسمائة رسالة تنسب إلى الملوك الآشوريين، مرسلة بينهم وبين حكام المقاطعات وبعض موظفي الدولة، كما تم العثور على أكثر من سبعمائة رسالة تعود للملوك الكلدانيين، وتبقى الإشكالية في هذه الرسائل والمراسلات في صعوبة ترجمتها وقراءتها ومعرفة محتواها، إضافة إلى أنها تكتب عادة على رقم طينية، وغالبا ما يتم رميها أو تحطيمها بعد وصولها واستلامها ومعرفة محتواها، ويبقى حظ المحافظة عليها ضئيلا مقارنة بالوثائق القانونية التي كانت تحفظ في أماكن آمنة للرجوع إليها عند الحاجة إليها، وحتما فإن مضمون هذه الرسائل مرتبط بالأمور الإدارية والتنظيمية للدولة، والتي تحمل في طياتها جوانب متعلقة بحقوق الفرد العراقي والمجتمع عموما، ذلك أن هدف الملوك كان قائما دائما على محاولة تحقيق العدالة والرفاهية.

ثالثا: الأحكام القضائية:

يعتقد الكثير من الباحثين بأن الكثير من المواد القانونية التي عُثر عليها مدونة في العراق القديم هي عبارة عن قرارات قضائية تمت صياغتها في شكل أحكام تشريعية نظرا لتأثيرها على المجتمع وضمان حقوق أفراده، منها ما ورد في شريعة حمورابي وفي القوانين خلال الفترة الآشورية.

ومن بين المكتشفات في هذا السياق الألواح التي عُثر عليها في مدينة لجش، يعود تاريخها إلى عهد سلالة أور الثالثة (2113 – 2006 ق.م)، وتضمنت مجموعة من القضايا حول المنازعات الخاصة بالأراضي والعقارات وبالأحوال الشخصية كالزواج والإرث وقضايا عامة كالسرقة واستغلال الوظيفة.

وكانت الأحكام الصادرة تدون على ألواح من الطين، وتحفظ عند موظف معين في المحكمة، وتتضمن كل المعلومات المتعلقة بالقضية، وعموما فإن الأحكام والإجراءات المتعلقة بالمحاكمة وكيفية معالجة القضايا تعطي صورة عن كيفية تطبيق القوانين ومدى التزام الحكام والقضاة بالقواعد القانونية السائدة، وكذا اهتمام الملوك بتطبيق القوانين، وهذا كله من أجل حفظ النظام العام وحفظ حقوق الفرد العراقي وصون كرامته، ويظهر من خلال عملية تدوين الأحكام القضائية الصادرة بشكل نهائي وحفظها مدى إهتمام الحكام والملوك بالقرارات القضائية والتي اكتسبت صفة السوابق القضائية يتم الرجوع إليها عند الحاجة[4]، أي أن هذه الأحكام والقرارات أصبحت مرجعا قانونيا.

رابعا: الوثائق بين الأفراد

قام العراقيون القدامى بتدوين معاملاتهم اليومية خاصة في المجالات الاقتصادية كعمليات البيع والشراء والعقود والوصايا والرهن والإيجار والوديعة وعقود الزراعة وغيرها، والاجتماعية المرتبطة بالأحوال

[4]– صاحب عبيد الفتلاوي، تاريخ القانون، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص ص 69– 72.

الشخصية كعقود الزواج والطلاق والميراث والتبني وكل ما له علاقة بالحياة الاجتماعية، وكانوا لا يعترفون بشرعية المعاملات مهما كانت ما لم تكن محررة وبحضور أكثر من شاهد واحد.

وهذه الوثائق عثر عليها مدونة على ألواح الطين تعود إلى السومريين بالدرجة الأولى، وبالرغم من أنها لا تعتبر قوانين إلا أن كتابتها كانت تستند على القوانين والأعراف السائدة آنذاك، لذا فهي مهمة وتبين مدى وعي الفرد العراقي بحقوقه ومدى تطبيق القوانين في الحياة اليومية[5].

المبحث الثاني: دوافع التنظيم القانوني في بلاد الرافدين

التنظيمات القانونية التي قام بها الملوك والحكام العراقيين القدامى تعود إلى عدة أسباب اقتصادية واجتماعية ودينية[6]، وبالرغم من تنوع وتعدد المجالات إلا أنها تصب في حقوق الفرد، وكان الاعتقاد السائد في صياغتها بأن الآلهة هي التي توحي إلى الحكام بضرورة وضعها بناء على مبدأ العدالة والمساواة، بحكم أن الملك أو الحاكم هو وكيل الإله وحلقة الوصل بينه وبين الشعب[7].

ويعكس القانون واحترامه المستوى الحضاري للأفراد والمجتمعات، وهذه القوانين هناك دوافع جعلت الملوك والحكام يُقرونها ويسهروا على تطبيقها وهي كالآتي:

أولا: الدوافع الاقتصادية

كان اهتمام الملوك والحكام السومريين ومن بعدهم بالاقتصاد كبيرا، فسهروا على تطويريه وتنويعه، وكانت الزراعة في مقدمة اهتماماتهم لما تقدمه من حاجيات، فتطورت أساليبها ووسائلها، وبتوسع المساحة الزراعية وتنوع المحاصيل واقترانها أيضا بتربية المواشي فأصبح من الضروري إيجاد آليات لتنظيم هذا النشاط، وظهر ذلك من خلال تسجيل مساحات الأراضي، وتسجيل كل تغيير في الملكية، وتنظيم القنوات والترع وعمليات الري، لأنها كثيرا ما كانت محل نزاع وتسببت في نشوب حروب كالتي نشبت بين لجش وأوما واستمرت قرنا من الزمن، كما شملت أيضا إجراءات تنظيم تأجير الملكيات الخاصة، وكانت تركز دائما على محاول مساعدة الفلاحين وعقود ملكياتهم وتأجيرها، وكيفية تسديد ديونهم وكل ما له علاقة بالنشاط الزراعي.

وفي ما يخص الصناعة والتجارة فقد ازدهرت هي الأخرى وتنوعت خاصة عند السومريين والبابليين، فبالنسبة للصنائع والحرف تم وضع قوانين تنظيمية لها، وبما أنها مرتبطة بالتجارة وخاصة في جلب

---

[5]– صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 75.

[6]– دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 29.

[7]– روى سلمان الشمري، تاريخ القانون في العراق القديم – دراسة تاريخية قانونية، مجلة كلية التربية الأساسية، أعمال المؤتمر الدولي للعلوم الاجتماعية، جامعة المستنصرية، العراق، 2020، ص 517.

المواد الأولية التي تحتاجها والتي تفتقر إليها منطقة ما بين النهرين وفي المقابل تصدير المواد المصنعة فقد استوجب ذلك تنظيم النقل وتنظيم المعاملات النقدية والتي اهتمت بها شريعة حمورابي على وجه الخصوص[8].

ويظهر من خلال هذه التنظيمات والقوانين والإجراءات أنها لمصلحة الدولة والحكومة بالدرجة الأولى، لكنها في الأصل تضمن حقوق الفرد فلا يتعرض للظلم والاضطهاد كمصادرة أملاكه وأراضيه ومواشيه، أو تفرض عليه ضرائب عن ملكيته أو محصوله أو تجارته، والتي تثقل كاهله ويمكن أن تجعله يهجر أرضه أو عمله وحرفته أو يترك تجارته، فهذه القوانين بشكل عام تحمي التجار والحرفيين والفلاحين وتضمن حقوقهم وتشجعهم على المبادرة الشخصية.

ثانيا: الدوافع الاجتماعية

من مميزات مجتمعات الحضارات القديمة أنها قائمة على الطبقية، ومجتمعات العراق القديم واحدة منها، ولما كان المجتمع العراقي القديم مكون من طبقات هي طبقة الحكام والكهنة وطبقة الأحرار وطبقة المحاربين وطبقة الحرفيين والفلاحين والعبيد، وكل طبقة لها خصائصها ومميزاتها فحتما سينعكس ذلك على نصوص القوانين حسب طبيعة العلاقات بين هذه الطبقات، لينظمها ويضمن حقوق أفرادها ويحدد واجباتها، تجنبا للظلم والإضطهاد والإستغلال.

المبحث الثالث: القوانين والتشريعات العراقية القديمة وحقوق الانسان

العراق مهد الحضارات البشرية وأبرزها اهتماما بحقوق الإنسان، وأولى القوانين المكتوبة قي تاريخ الإنسانية قد ظهرت هناك، ووصفت هذه القوانين بالتطور الذاتي على صعيد نظرية حقوق الإنسان، فيظهر مستوى الرقي الذي وصلت إليه هذه الحضارة، حيث أشارت ألواح القوانين أن حقوق الإنسان لم تكن مجهولة في الفكر العراقي القديم، فالعدالة والمساواة والحرية ووضع التشريعات لحمايتها جسدتها القوانين المكتوبة.

ومن المعروف أن أولى التشريعات المدونة في التاريخ اكتشفت في بلاد مابين النهرين، وتعود بداياتها إلى عصر فجر السلالات، ولم تكن التشريعات في العراق القديم أولى الجهود البشرية في تنظيم الحياة الاجتماعية فحسب، بل إنها دُونت بأسلوب علمي وبلغة قانونية دقيقة، وأنها قوانين بهيئة مواد متسلسلة مقتصرة على الشؤون المدنية، ولا تتعرض للعبادات في شيئ[9]، بالرغم من أن الإصلاحات كانت مبنية على ما يعرف بنظرية التفويض الإلهي في الفكر العراقي القديم، إضافة إلى تمسك سكان العراق القديم

[8]– دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 38 – 39.

[9] – عامر سليمان، القانون في العراق القديم، بغداد، العراق، 1987، ص 05.

باحترام القانون والنظام وتصوروا الكون كله على هيئة مملكة تحكمها الآلهة، يتجلى فيها مبدأ الطاعة وخاصة طاعة القوانين والسير بموجب أنظمة المجتمع وأعرافه[10]. وبهذا فقد ظهر عمل إصلاحي وأربعة قوانين مدونة في الحضارات العراقية القديمة، تتضح فيها بعض ملامح حقوق الإنسان، وهذه المدونات أو القوانين قد سميت بأسماء الملوك الذين وضعوها، إضافة إلى نصوص قانونية لاحقة، وفي ما يلي نتطرق لأهم القوانين والتشريعات في العراق وهي:

أولا: الملك أوركاجينا وإصلاحاته: 2400 ق.م

كانت دولة لجش من أهم المدن السومرية في عصر فجر السلالات في بلاد ما بين النهرين، وبعد الملك أنتيمينا تداول عليها حكام ضعفاء، ودخلت في مشاكل إجتماعية وتدهورت أوضاعها، ونتيجة لهذا قام أوركاجينا Urukagina بانقلاب داخلي وصل على إثره إلى حكم لجش حوالي 2400 ق.م، وقام بإصلاحات كانت الأولى من نوعها في التاريخ، وأصدر مراسيم تحرم استغلال الأغنياء للفقراء واستغلال الكهنة لكافة الناس[11]، فكانت إصلاحاته بسبب ممارسات الموظفين البيروقراطيين والحكام والكهنة من اضطهاد للرعية وابتزاز للثروات، وسيطرتهم على أملاك المعابد وتسخيرها لمصالحهم الشخصية، وفرض للضرائب الباهظة والكثيرة[12]، وينص أحد هذه المراسيم المتعلقة بالإصلاح على أن الكاهن الأكبر يجب ألا يدخل بعد هذا اليوم حديقة الأم الفقيرة ويأخذ منها الخشب أو يستولي على ضريبة من الفاكهة، وخُفضت رسوم دفن الموتى إلى خمس ما كانت عليه، وحرم على الكهنة وكبار الموظفين أن يقتسموا فيما بينهم ما يقدمه الناس قربانا للآلهة من أموال أو ماشية، وكان مما يتباهى به الملك أنه منح الحرية لشعبه[13].

استمرت مدة حكم أوركاجينا ثمانية سنوات، وقام خلال هذه الفترة بجملة من الإصلاحات، وذلك بالعودة إلى القوانين القديمة العادلة، وهذا ما مكنه من كسب تأييد أهم طبقات المجتمع خاصة المحاربين، ناهيك عن عامة الناس، الذين رفع عنهم اضطهاد الكهنة والموظفين المكلفين بجمع الضرائب، الذين كانوا منتشرين في كل مكان، وقام أيضا بتخفيض الضرائب والرسوم التي كانت مفروضة على المواطنين وحتى الكهنة، وعاهد أوركاجينا إلهه ننجرسو بأنه لن يسلم الضعيف والأرملة إلى القوي[14]، وشملت

[10] – غيث حبيب خليل، التكوين السكاني للمجتمع العراقي اقديم حتى سقوط بابل 539 ق.م، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العراق، عدد 01، 2009، ص 315.

[11]– ول ديورانت، قصة الحضارة (الشرق الأدنى)، ترجمة محمد بدران، مج 1، ج 2، دار الجيل، لبنان، 1988، ص 17.

[12]– صمويل نوح كريمر، من ألواح سومر، ترجمة طه باقر، مكتبة المثنى، بغداد، د ت، ص 105.

[13]– ول ديورانت، المرجع السابق، مج 1، ج 2، ص 17.

[14]– صمويل كريمر، المرجع السابق، ص 112.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1522- 1539

إصلاحاته طبقة الحكام بوضع حد لاستحواذهم على أملاك المعابد، إضافة إلى تحديد سلطات الطبقة الحاكمة التي هو نفسه على رأسها، وقام بسن بعض القوانين والتشريعات المنظمة للحياة العامة، ومثال على ذلك تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج، والمتعلقة بالجرائم والعقوبات الخاصة بها، وهذه القوانين التي سنها يمكن إعتبارها من بين أقدم التشريعات في تاريخ البشرية[15].

ويذكر أوركاجينا حالة البؤس والشقاء والاضطهاد التي آلت إليها طبقة العمال والصناع والحرفيين بسبب الضرائب المفروضة عليهم، وأعمال السخرة المطالبين بالقيام بها وإنجازها، وقام بالعفو عن المسجونين والموقوفين بسبب ديونهم المتراكمة عليهم، أو بسبب مستحقات الضرائب الخاصة بالسلطة الحاكمة، وعزل الموكلين بالملاحين ومنع الاستيلاء على قواربهم، ومنع أيضا رئيس الرعاة والمشرف على الماشية من الاستحواذ على قطعان المربين وأبطل وظيفته[16]. ونذكر من بين المواد التي تضمنتها إصلاحاته "... إذا أراد وجيه شراء حمار أو بيت يعود إلى فقير فباستطاعة الفقير أن يطلب الثمن الذي يريده من الوجيه، وعلى هذا أن يدفع الثمن بنقود معتمده ولا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يضطهد الفقير إذا رفض البيع[17]"

وهذه الاصلاحات قام بها أوركاجينا حين أعطاه الإله ننجرسو ملكية لجش، وأمره أن ينفذ الإرادة الإلهية، وجعل سلطان ننجرسو يسمو على سلطة الحكام، وبهذا فقد تمكن من تطهير المحاكم من الموظفين المرتشين والفاسدين، وسن قوانين لتنظيم الضرائب والرسوم التي تدفع إلى المعابد، وقام بحماية الضعفاء من الابتزاز ووضع الشرائع التي تحول دون اغتصاب الأموال والأملاك[18].

وقد عُثر على أربع نسخ من هذه الإصلاحات مدونة على رقم من الطين باللغة السومرية وبالخط المسماري، ولم تغفل أيضا عن حقوق المرأة وواجباتها، فلا يجوز لها مثلا اتخاذ أكثر من زوج واحد، وفرض عقوبة الموت على من تفعل ذلك[19]، وتعود هذه الإصلاحات سنة 2400 ق.م، وهي سابقة لقانون أورنمو بثلاثة قرون تقريبا، وبالرغم من أنها لا تؤلف تشريعا أو قانونا كالقوانين التي سنذكرها لاحقا، إلا

[15] – طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، ط 2، الوراق للنشر، بيروت، 2012، ص 356.

[16]– صمويل كريمر، المرجع السابق، ص 110.

[17]– طه باقر، المرجع السابق، ص 322–323.

[18]– ول ديورانت، المرجع السابق، مج 1، ج 2، ص 30.

[19]– بنهام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض– آثار وحضارات وأعمال ميدانية، مطابع شركة الأديب، عمان، الأردن، 2009، ص 48.

أنها تعتبر من أقدم الأعمال التشريعية المعروفة حتى الآن، حيث حاول من خلالها أوركاجينا إلى جانب إصلاحاته الإقتصادية الاهتمام بحقوق الأفراد بنشر الحق والعدل والقضاء على الظلم والتعسف[20].

ثانيا: قانون أورنمو

يعود هذا القانون إلى الملك السومري أورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة (2111 – 2003 ق.م)، وتعتبر شريعته من أقدم القوانين التي تم إكتشافها[21]، ومكون من واحد وثلاثين مادة، وعُثر على جزء الألواح التي تضمنتها في مدينة نفر، والجزء الآخر في مدينة أور، لكنها ليست كلها سليمة لأن بعض أجزائها متآكلة وممسوحة، وهي مكونة من مقدمة تظهر فيها نظرية التفويض الإلهي وبأن أورنمو استطاع أن يوطد العدالة في البلاد ويزيل البغضاء[22]، ولقب بمنظم العدالة في سومر واكد، ولقب ابنه اوشكي بملك العدالة الذي قدم نفسه بأنه جعل العدالة تسود طبقا للقوانين[23].

وجاء في مقدمة هذه الشريعة نظرية التفويض الإلهي للسلطة، حيث يرى أورنمو أن الآلهة هي التي فوضت إليه السلطات[24]، إضافة إلى إهتمامه بنظام المقاييس والمكاييل والأوزان[25]، وركز هذا القانون على حقوق الفرد من خلال مبدأ تطبيق العدالة دائما سواء على المتهم أو الضحية، فالمتهم الذي لا توجد لدية أدلة تبرؤُه وُضع له ما يسمى الإختبار أو المحنة لإظهار براءته، وذلك بجلبه إلى النهر فإذا نزل إلى الماء وخرج سالما فهو بريء وإذا غلبه النهر فهو مذنب، ذلك أن النهر كان مقدسا عند العراقيين حتى أنه أصبح إلها في العصر البابلي القديم وتم اعتباره حكما بين الناس[26]، واعتمد قانون أورنمو على فرض الغرامة على المدان بأي جريمة كانت بدلا من العقوبة البدنية[27]، ماعدا الخيانة الزوجية التي تستوجب

[20]– عامر سليمان، العقوبة في القانون العراقي القديم – التطور التاريخي، مجلة آداب الرافدين، العراق، عدد 11، 1979، ص 192.

[21] – فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1973، ص 13.

[22]– شعيب أحمد الحمداني، قانون حمورابي، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 1988، ص 15.

[23]– عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادى النيل، مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1985، ص 133.

[24] – روى سلمان الشمري، المرجع السابق، ص 519.

[25] – فوزي رشيد، المرجع السابق، ص 22.

[26] – نفسه، ص 32.

[27] – بهنام أبو الصوف، المرجع السابق، ص 48.

عقوبة الإعدام حفاظا على العلاقة الزوجية وتماسك الأسرة[28]، أما القوانين المتعلقة بالقصاص فقانون أورنمو استند إلى مبدأ التعويض بغرامة بدلا من القصاص[29].

واهتمت المواد القانونية التي عثر عليها بحقوق المرأة وضرورة حمايتها، فلها الحق مثلا في طلب الطلاق من زوجها إذا أساء إليها، وعن الزواج فقد كان يتم بعقد خاص، وإذا لم يدون العقد المطلوب فيعتبر الزواج غير شرعي وتفقد جميع حقوقها عند طلاقها[30].

ثالثا: قانون لبت عشتار

لبث عشتار هو خامس ملوك سلالة ايسن حكم ما بين 1934 – 1924 ق.م، وخلال فترة حكمه أصدر قانونه الذي تضمن مقدمة يظهر فيها التفويض الإلهي، وفي آخر مواده وخاتمته تضمن عهدا من الملك لبت عشتار بالقضاء على البغضاء والعنف ونشر الرفاهية لأفراد المجتمع، وتضمن استنزال لعنات الإله على من يغير نصوص هذا القانون أو يمحوها أو يكتب إسمه عليها[31].

ودُوِّن هذا القانون على أربعة ألواح طينية، وكُتب بأسلوب مختلط تشوبه بعض الأخطاء، ويُعتقد بأنها ليست النسخة الأصلية التي وصلت، وإنما كانت نسخة مدرسية من عمل أحد الطلبة ومدونة باللغة السومرية[32]، وتم اكتشاف ألواح هذا القانون في مدينة نفر، وقام بدراستها وترجمتها فرنسيس ستيل ونشرها لأول مرة سنة 1947[33].

ومن أهم ما تميز به هذا القانون الإشارة إلى عقود الإيجار الخاصة بالقوارب، واعتبر أيضا المتهم بريء حتى تثبت إدانته، ولا يحق لأي كان إلقاء القبض على شخص آخر بسبب جُرم يُعتقد أنه ارتكبه، أي أنه لا يكون ذلك إلا في حالة ثبوت الجرم.

وهناك الكثير من المواد المرتبطة بالشؤون العائلية وقضايا الميراث وغيرها، والعلاقات العامة بين الأفراد مثل التبادل بين الناس يجب أن يكون بعقد محرر بشهود وإلا يعتبر مدعي الشراء سارقا يجب قتله[34].

---

[28] – مالية بصال، قراءة في المضمون القانوني لشرائع بلاد الرافدين القديمة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، مجلد 05، عدد 12، 2017، ص 249.

[29]– صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 77.

[30]– فوزي رشيد، المرجع السابق، ص 31.

[31]– شعيب أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص 17.

[32]– نور خضير بدر، التشريعات والقوانين وحقوق الإنسان في الحضارة العراقية القديمة دراسة مقارنة، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والإجتماع، الإمارات العربية المتحدة، عدد 27، 2018، ص 192.

[33]– فوزي رشيد، المرجع السابق، ص 37.

[34]– صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 78.

وعموما فقد وطدّ الملك لبت عشتار العدالة ونشر القانون المكتوب، ومنع الظلم وأنصف الفقير، وأعان الضعيف ونظم حقوق الناس، وشؤون العبيد، ونظم الضرائب وشؤون الأسرة وضمن حقوق المرأة والزوجة وحقوق الأولاد والإرث، وعمل على تحسين الأوضاع المتردية ومحاربة سوء الإدارة وفساد الموظفين.

وشريعة لبت عشتار لا تختلف في مضمونها وتركيبها عن شريعة أورنمو، والهدف منهما هو جلب الخير والرفاهية لبلاد سومر واكاد وتحرير الناس من الحيف والجور بعد أن استفحلت العبودية وأخذ القوي يأكل الضعيف خلال الفترة التي سبقت ظهورهما[35].

رابعا: قانون اشنونا (قانون بلا لاما)

وهو واحد من أهم القوانين التي عرفتها الحضارة العراقية القديمة، ومن أقدم القوانين المدونة باللغة الأكدية، ويحتوي على واحد وستين مادة قانونية، وعُثر على نسخة منه سنة 1945 في تل حرمل بالقرب من بغداد[36]، وفي نفس السنة يذكر أنه تم اكتشاف لوحين باللغة البابلية، ما يوحي بأن هذه اللغة كانت تستخدم في المجالات الرسمية، وينسب هذا القانون إلى مملكة أشنونا (تل أسمر الواقعة على نهر ديالي شرقي دجلة)، التي كانت واحدة من الدويلات المهمة التي لها مكانة في العراق خاصة بعد سقوط سلالة أور الثالثة نهاية الألف الثالثة قبل الميلاد، ووضعه ملكها بلا لاما سنة 1992 ق.م، ولا يُعرف بالضبط عدد المواد القانونية التي تضمنها هذا القانون، وما هو معروف فقط هو أن الألواح المكتشفة منه تضم ستين مادة قانونية[37].

ومقدمة هذا القانون ناقصة وتختلف تماما عن مقدمات القوانين والتشريعات العراقية القديمة، لكن هذا الأمر غير مؤكد لأن ما اكتُشف من نسخ كان مدونا بعد مدة من ظهور الشريعة الأصلية، لذلك قد تكون مقدمة النسخة الأصلية مثل بقية مقدمات الشرائع الأخرى[38].

ومن مميزات هذا القانون وسماته أن بعض بنوده تناولت تسعير المواد الغذائية كالشعير والزيت والصوف والملح، وتناولت أيضا أجور العمال والعربات والحيوانات، ووحدت المسؤولية بالنسبة لحوادث القوارب، وتحديد الأسعار هذا لا يوجد في بقية التشريعات بنفس الأسلوب الموجود في قانون اشنونا[39].

---

[35] – فوزي رشيد، المرجع السابق، ص 47.

[36]– نور خضير بدر، المرجع السابق، ص 194.

[37]– صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 79.

[38]– فوزي رشيد، المرجع السابق، ص 72.

[39]– صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 80.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1522- 1539

وتضمن هذا القانون بنودا مرتبطة بجريمة السرقة وعقوبتها بناء على ظروف وقوعها، فإذا قبض على السارق داخل الحقل أو المنزل في النهار يعاقب بغرامة أما إذا كانت ليلا فعقوبته الموت[40].

وتناول هذا القانون قضايا الأحوال الشخصية لتنظيم العلاقات الاجتماعية، ففي موضوع الزواج مثلا إذا أتخذ رجل امرأة زوجة له دون سؤال والديها ولم يحرر عقدا مختوما معهما فلا تكون تلك المرأة زوجة شرعية حتى ولو مكثت في بيته سنة.

وفي معاملات البيع والشراء والعقود المرتبطة بهما فقد عالجتها بعض مواد هذا القانون (المواد 37-41) ومثال على ذلك إعطاء الحق للبائع الذي باع بيته مضطرا لسوء حالته المادية أن يسترجع بيته ويعيد ثمنه متى أراد الشاري (المالك الجديد) أن يبيعه[41].

خامسا: قانون حمورابي

الملك حمورابي هو سادس ملوك سلالة بابل الأولى (1894 – 1594 ق.م) وبعد أن تمكن من توحيد بلاد ما بين النهرين بقسميها الشمال والجنوبي وإخضاعها لسلطته ونفوذه بعد أن كانت عبارة عن دويلات إضافة إلى دحره للآشوريين، رأى أنه من الضروري توحيد القانون والقضاء في البلاد، واستند في شريعته على ما كان سائداً من أعراف وقوانين سابقه له، سواء كانت سومرية أم بابلية، وعمل على جمعها وتعديلها وصياغتها لتلائم مجتمعات الدولة الموحدة الجديدة، وانتهت بإصدار حمورابي لقانونه في السنة الثلاثين من حكمه[42]، وهذا ما جعله يتميز عن بقية القوانين التي سبقته، وكان هدفه الرئيسي تحقيق العدل والمساواة، واهتمامه بالانسان وحقوقه أيضا كان محورا رئيسيا في قانونه، حيث اهتم بالأسرة وتماسكها، وأعطى مكانة هامة للمرأة ومنحها الكثير من الحقوق لحفظ كرامتها، فقد كان من حقها الطلاق من زوجها ورعاية أبنائها، وممارسة التجارة، ولها أهلية قانونية وذمة مالية مستقلة عن زوجها، ولها الحق في الرعاية والنفقة، كما وضعت عقوبات قاسية على من يسيء معاملة المرأة أو ينتهك حقاً من حقوقها الثابته.

وقد دون حمورابي مواد شريعته باللغة البابلية وبالخط المسماري على مسلة من حجر الدايورايت الأسود بارتفاع مترين، وأقام أكثر من نسخة من هذه المسلة ووزعها على أهم مدن بلاد الرافدين القديم مثل نفر

[40]- فوزي رشيد، المرجع السابق، ص 74.

[41]- صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 80.

[42]- فوزي رشيد، المرجع السابق، ص 80.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1522- 1539

وأور وسبار وبابل[43]، لكي يطلع عليها الناس ويسير على موادها الحكام والقضاة لتطبيق العدل على الناس[44].

وجاء قانون حمورابي بأسلوب علمي وبعبارات وصياغة قانونية بعيدة عن القالب الشعري الذي تميزت به القوانين الأخرى[45]، ويفتتح شريعته بمقدمة طويلة بدأها بما دفعه إلى وضع هذه الشريعة، ثم ينتقل إلى تمجيد الآلهة التي طالبته بوضعها واختارته لنشر العدل[46].

وأقر قانون حمورابي مبدأ القصاص ونص مثلا على أن البناء الذي يبني بيتا وينهار على صاحب البيت فيتسبب في قتله يُقتل هو أيضا، وإذا تسبب في مقتل إبن صاحب البيت فإنه يقتل إبن البناء رغم أنه لا علاقة له بالأمر، ما يبين بأن بعض البنود التي تضمنها هذا القانون كانت قاسية، ونجد كذلك أن هذا القانون قسم المجتمع العراقي في العصر البابلي إلى ثلاثة طبقات هي طبقة الأحرار والطبقة الوسطى وطبقة العبيد، ونص على أن حقوق الفرد وواجباته تختلف تبعا للطبقة التي ينتمي إليها[47].

وتتألف شريعة حمورابي من 282 مادة قانونية مدونة باللغة البابلية تحتوي على مقدمة خاتمه وثلاثة عشرة قسما وكل قسم يتضمن مجموعة من المواد، وهي كما يلي:

القسم الأول: من المادة 01 إلى المادة 05، تتعلق بالقضاء والشهود.

القسم الثاني: من المادة 06 إلى المادة 25، تتعلق بالسرقة والنهب.

القسم الثالث: من المادة 26 إلى المادة 41، تتعلق بشؤون الجيش.

القسم الرابع: يحتوي على المواد من 42 وتتلعق بشؤون الحقول والبساتين والبيوت.

القسم الخامس: يحتوي على المواد من 107 تتعلق بالقروض ونسبة الفائدة والتعامل مع التجار.

القسم السادس: من المادة 108 إلى المادة 111، تتعلق بسقاية الخمر.

القسم القسم السابع: من المادة 112 إلى المادة 126، تتعلق بالإنسان والديون.

القسم القسم الثامن: من المادة 127 إلى المادة 194، تتعلق بالشؤون العائلية كالزواج والطلاق والميراثوالتبني والتربية، وكل ما له علاقة بالروابط العائلية وإنجاب الأطفال.

القسم التاسع: من المادة 195 إلى المادة 214، تتعلق بعقوبات القصاص والغرامات المفروضة على الأضرار التي يحدثها الأفراد بعضهم لبعض عند التجار.

---

[43]– بنهام أبو الصوف، المرجع السابق، ص 49.

[44]– فوزي رشيد، المرجع السابق، ص 80.

[45]– صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 84.

[46]– بنهام أبو الصوف، المرجع السابق، ص 50.

[47]– صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 85.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1522- 1539

القسم العاشر: من المادة 215 إلى المادة 227، تتعلق بالطب والطبيب البيطري والواسم.
القسم الحادي عشر: من المادة 228 إلى المادة 240، تتعلق بالأسعار وتعيين أجور بناء البيوت والقوارب والصناع والرعاة، كما أنها تتعلق بالعقوبات المفروضة على من يخل بالتزاماته.
القسم الثاني عشر: من المادة 241 إلى المادة 277، تتعلق بأجور الحيوانات والأجراء.
القسم الثالث عشر: من المادة 278 إلى المادة 282، تتعلق بشراء العبيد وعلاقتهم بأسيادهم[48].
والملاحظ أن شريعة حمورابي احتوت على قضايا تتعلق بالقضاء والشهود والسرقه والنهب والشؤون العائلية من زواج وطلاق وارث وتبني وتربية، وكل ماله علاقه بحياة الأسرة، إضافة إلى المواد الخاصة بالعقوبات والغرامات، وفيما يتعلق بحقوق العبيد فقد ميز بين العبد الأجنبي والبابلي، فالبابلي عبوديته مؤقتة وهي شبيهة بالعقوبة، ويتمتع بالأهلية القانونية وبجملة من الحقوق، أما الأجنبي فهي ملازمة له إلا إذا أعتقه سيده[49].
وعموما فقد حرص حمورابي على سعادة المجتمع البابلي ورفاهيته وعلى سيادة القانون والنظام، وإنصاف المظلوم والوقوف في وجه الظالم، وحماية حقوق الضعفاء، كالمرأة والطفل والايتام والأرامل والأجراء.

سادسا: القوانين الآشورية والبابلية بعد حمورابي

من المعروف أن الآشوريين في العراق القديم قدموا إرثا حضاريا شمل مختلف مجالات الحياة، وبين مستوى التطور الحضاري والثقافي والفكري للإنسان خلال تلك الفترة، وبالرغم من ذلك لم يُعثر على ما يشير أن الآشوريين أصدروا قانونا موحدا يعمل به في أرجاء دولتهم، لكن توجد مكتشفات تتضمن موادا قانونية تعود إلى العهد الآشوري القديم (2000 – 1350 ق.م)، منها ثلاثة رقم طينية عُثر عليها عن طريق الحفريات غير الشرعية، لكنها ناقصة ووضعت موادها من أجل تنظيم العلاقات بين التجار الآشوريين، وبسبب النقص الكبير الحاصل فيها بقي مضمون تلك الألواح يشوبه الغموض[50].
ومن بين المكتشفات التي تعود إلى الفترة الآشورية تم العثور على تسعة ألواح مسمارية ما بين 1903 – 1914، في قلعة الشرقاط (آشور القديمة)، تضم مواد قانونية يرجح أنها تعود إلى العهد الآشوري الوسيط ما بين 1350 – 1250 ق.م، وتعتبر هذه الألواح أهم وثيقة تاريخية قانونية اكتشفت بعد قانون حمورابي، بالرغم من وجود اختلاف حول طبيعتها، فهناك من رأى بأنها مؤلف قانوني، ورأي يقول

[48]– صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 83.
[49]– نور خضير بدر، المرجع السابق، ص 194.
[50]– صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 86.

بأنها مجموعة قانونية مثل شريعة حمورابي، ورأي آخر يقول بأنها لا تعدو أن تكون تجميعا لأحكام قضائية أصدرها الملك ومفوضوه واكتسبت قوة القانون.

وتناولت مواد هذه القوانين ما تعلق بالقصاص، إضافة إلى التعويض في حالات معينة، وأشارت إلى جريمة القتل المتعمد التي لم تذكر إلا نادرا في القوانين العراقية القديمة، وتضمن الرقيم الأول ستين مادة اهتمت بشؤون النساء والجرائم الواقعة عليهن أو منهن[51]، مثل جريمة الضرب المؤدي إلى الإجهاض، وعقوبة الرجل الذي يغتصب المرأة، إضافة إلى المواد المتعلقة بالأحوال الشخصية.

وتضمن اللوح الثاني مواد قانونية مرتبطة بالأراضي والعقارات وتوزيعها بين الورثة والاعتدا ءعلى أملاك الغير، وتنظيم الاستفادة من مياه الآبار والأمطار للسقاية.

أما اللوح الثالث فيضم مواد تتعلق بالتجاوزات على حرية الأشخاص وأموالهم والسرقة وعقوبتها والوديعة وخيانة الأمانة[52].

وعن القوانين البابلية الحديثة ففي سنة 1883 نشر بنجس ملخصا لرقيم طيني يحتوي على مواد قانونية تعود إلى العصر البابلي الحديث (900 – 539 ق.م)، وقام بترجمته سنة 1889 بايزر[53]، ويضم هذا اللوح بناء على حالته ثلاثة حقول من الكتابة المسمارية على الوجه وثلاثة أخرى على الخلف، والأجزاء السفلى من اللوح حالتها رديئة جدا، ولم يبق على الوجه سوى حقلين، وتمت ترجمة خمسة عشرة مادة تقريبيا، وقسمت إلى مجموعتين، مجموعة تختص بالتجاوزات على الأموال والممتلكات، كالتعويض عن الضرر في الحقول، والغش في المعاملة، أما المجموعة الثانية فهي متعلقة بالأحوال الشخصية خاصة ما تعلق بالإرث[54].

المبحث الرابع: أهم الحقوق الأساسية في التشريعات العراقية القديمة

لما كان المجتمع العراقي يعرف الطبقية فقد كانت لهذه الطبقات حقوق وواجبات كرستها الشرائع والقوانين التي أقرها الحكام والملوكوتضمنها، فطبقة الحكام والكهنة كانوا يتمتعون بحقوق وامتيازات مادية ومعنوية معتبرة، وبالنسبة لطبقة المواطنين الأحرار والتجار والحرفيين والفلاحين كانوا يتمتعون بحرية شخصية تامة، ولهم الحق في التملك وفي تكوين أسرة شرعية وفي المساهمة في الحياة العامة، لكن في المقابل عليهم واجبات خاصة فيما تعلق باحترام القواعد المنظمة للمعاملات العامة والصادرة عن الملك ومعاونيه.

---

[51]– بنهام أبو الصوف، المرجع السابق، ص 52.

[52]– صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 87.

[53]– فوزي رشيد، المرجع السابق، ص 148.

[54]– صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 88– 89.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1522- 1539

أما المرأة فقد مُنحت الأهلية القانونية التامة سواء كانت متزوجة أم لا، وبإمكانها ممارسة مختلف الوظائف العامة أو الصناعة أو التجارة، وإبرام العقود والتصرف في أموالها وأن تمتثل أمام القضاء، وتقبل شهادتها وترفع الدعاوى.

وعن العبيد فقد اعتنت النصوص القانونية العراقية بوضعيتهم الإجتماعية ومنحتهم بعض الحقوق تتمثل في أهليتهم القانونية كتكوين أسرة شرعية ويمكنه حتى الزواج من حرة، والامتثال أمام القضاء، والقيام ببعض الأعمال كالبيع والشراء على أن يتم ذلك بحضور الشهود ويكون مصحوبا بمحرر كتابي، وبينت أيضا القوانين المتعلقة بالعبيد بعض الحالات التي يتم بموجبها عتقهم مثل أولاد الأمة الذين توفي والدهم الحر، وفي حالة انقضاء ثلاث سنوات من رهن زوجة وأولاد المدين المعسر، وفي بابل رجوع العبد البابلي إليها إذا إشتراه الغير عند هجرته، إضافة إلى الحالات التي يقوم بها السيد بعتق عبده، أو أن يوفي العبد ثمن حريته، وتكون عملية العتق بإقرار أمام المحكمة أو بعقد خاص مصحوب باحتفال ديني، وبفضل هذه الحقوق التي أقرتها التشريعات العراقية القديمة خاصة البابلية وقانون حمورابي جعلت العبيد في وضعية أحسن بكثير مقارنة بأمثالهم في مجتمعات الحضارات الأخرى[55].

الخاتمة:

من خلال ماء جاء في هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

القوانين والتشريعات التي عُثر على الكثير منها مدونة على ألواح الطين والحجر والمسلات والاسطوانات وغيرها، كشفت عن مستوى النضج والتطور الفكري والثقافي والوعي السياسي والاجتماعي الذي تمتع به الفرد في العراق القديم، وبينت مدى إهتمام الحكام والملوك ممن وضعوا هذه التشريعات بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والنابعة أساسا من مبدأ تحقيق العدل والمساواة، والحد من الظلم والحيف، ونصرة المظلوم والضعيف.

العراقيين في العصور القديمة كانوا السباقين في وضع الإصلاحات والقوانين التي تحفظ للفرد حقوقه وحريته، ومن بين أهم الشرائع العراقية القديمة المؤثرة شريعة حمورابي التي قدمت عددًا من القوانين والنظم القانونية والاجتماعية والدينية، والتي كانت مؤثرة بشكل كبير على الشرائع اللاحقة في المنطقة.

الاصلاحات والشرائع والقوانين العراقية القديمة أولت إهتماما بالغا بالمرأة فأوركاجينا ملك لجش وضع إصلاحات إجتماعية تنظم حياة الأسرة ومكانة المرأة في مجتمع دولة المدينة السومرية، وفي شريعة أورنمو وُضعت قوانين عديدة تعالج حقوق المرأة البكر والمتزوجة والمطلقة، وشريعتا لبت عشتار

[55]– دليلة فركوس، المرجع السابق، ص ص 41 – 45.

واشنونا اهتمتا بالمرأة وشؤونها العائلية، وشريعة حمورابي التي ضمت أكثر من ثلاثين مادة قانونية حول شؤون الأسرة والمرأة بالخصوص، وذلك بحفظ حقوقها وصون شرفها وعرضها وكرامتها، وحمايتها من أي نوع من الاعتداء، وحتى القوانين الآشورية والبابلية التي اكتشفت بعد حمورابي شملت في الكثير من بنودها قضايا تخص المرأة ومكانتها الإجتماعية وامتيازاتها.

ذكر حقوق للإنسان في القوانين العراقية القديمة والإهتمام بها يعكس رقي التفكير وسمو الأهداف والغايات من صياغة القوانين، والمبنية على مبدأ حفظ حقوق الإنسان خاصة الفئة الضعيفة كالمرأة والطفل وحتى العبيد، والوقوف في وجه الظلم والاستغلال وتحقيق للعدالة والمساواة لتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع.

صياغة القوانين العراقية القديمة جاءت بأسلوب ومنهج دقيق ساهمت إلى حد بعيد في إرساء العدل وتنظيم المجتمع، واستندت عليها بقية الشرائع في الحضارات الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

- بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض آثار وحضارات وأعمال ميدانية، مطابع شركة الأديب، عمان، الأردن، 2009.
- دليلة فركوس، تاريخ النظم، ج1، دار أطلس للنشر، الجزائر، 1993.
- شعيب أحمد الحمداني، قانون حمورابي، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 1988.
- صاحب عبيد الفتلاوي، تاريخ القانون، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- صمويل نوح كريمر، من ألواح سومر، ترجمة طه باقر، مكتبة المثنى، بغداد، د ت.
- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، ط 2، الوراق للنشر، بيروت، 2012.
- عامر سليمان، القانون في العراق القديم، بغداد، العراق، 1987.
- عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادى النيل، مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1985.
- فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1973.
- ول ديورانت، قصة الحضارة (الشرق الأدنى)، ترجمة محمد بدران، مج 1، ج 2، دار الجيل، لبنان، 1988.

ثانيا: المقالات

- مالية بصال، قراءة في المضمون القانوني لشرائع بلاد الرافدين القديمة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، مجلد 05، عدد 12، 2017.

– عامر سليمان، العقوبة في القانون العراقي القديم – التطور التاريخي، مجلة آداب الرافدين، العراق، عدد 11، 1979.

– عامر سليمان، المراسيم الملكية في مصادر القانون التشريعية في العراق القديم، مجلة المجمع العلمي العراقي، العراق، عدد 02، 2001.

– غيث حبيب خليل، التكوين السكاني للمجتمع العراقي القديم حتى سقوط بابل 539 ق.م، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العراق، عدد 01، 2009.

– نور خضير بدر، التشريعات والقوانين وحقوق الإنسان في الحضارة العراقية القديمة دراسة مقارنة، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والإجتماع، الإمارات العربية المتحدة، عدد 27، 2018.

ثالثا: أشغال الملتقيات

– روى سلمان الشمري، تاريخ القانون في العراق القديم – دراسة تاريخية قانونية، مجلة كلية التربية الأساسية، أعمال المؤتمر الدولي للعلوم الاجتماعية، جامعة المستنصرية، العراق، 2020.